الحكومة الكويتية تتجه لتقليل نسبة الجالية المصرية

الأحد 6 مارس 2016 09:03 م

كشفت صحيفة كويتية، الجمعة، عن توجه الحكومة الكويتية لتقليل نسبة الجالية المصرية العاملة بالكويت، لافتة إلى أن الأمر يتعلق باختلالات في التركيبة السكانية ومعالجتها، وفق تقرير أعدته وزارة شؤون التخطيط والتنمية الكويتية

وقالت صحيفة "الوطن" الكويتية، نقلا عن التقرير، إن "العمالة المصرية بلغت 700 ألف نسمة، ومعظمها عمالة هامشية، والأمر ينطبق على جاليات أخرى، وعليه فإنه لا بد من إخلاء الكويت من هذه العمالة، ومراقبة مكاتب جلب العمالة منها، حيث إنه يعيبها أكثر مخالفات الاتجار بالبشر".

وكانت وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، قالت في وقت سابق إن "الإجراءات الإصلاحية المتعلقة بمعالجة الاختلالات في التركيبة السكانية تسير بشكل ممنهج"، مؤكدة "وجود عشر فرق فنية تقوم بعمليات تشخيص شامل ودقيق للوضع الراهن على أرض الواقع، تمهيدا لإصدار بعض القرارات المتعلقة بهذا الشأن".

وبين التقرير أن "القرارات الصادرة بشأن معالجة الاختلالات في التركيبة السكانية ستتم على أسس قانونية، وتتم من خلالها مراعاة كل ما يتعلق بالمشاريع التنموية الموجودة في خطط الدولة الإنمائية، فيما تضمن التقرير تقنين جلب العمالة من بعض الدول، وخاصة التي تجاوزت جاليتها في الكويت نسبة عالية، من غير مردود لها، إذ إن كثيرا منها عمالة هامشية".

وأكد التقرير أن "هناك حرصا كبيرا من الجهات المعنية في متابعة عدم تضخم أعداد الجاليات الكبيرة الحالية أكثر مما هي عليه"، مشيرا إلى أن "العمالة التي سيتم جلبها من دول بعينها لمشاريع عملاقة في الكويت كالوقود البيئي والمصفاة الرابعة، ستغادر فور انتهاء المشاريع".

وأوضح التقرير أن "العمالة المصرية بلغت 700 ألف نسمة، ومعظمها عمالة هامشية، والأمر ينطبق على جاليات أخرى، وعليه فإنه لا بد من إخلاء الكويت من هذه العمالة، ومراقبة مكاتب جلب العمالة منها، إذ إنه يعيبها أكثر مخالفات الاتجار بالبشر".

ولفت التقرير إلى أن "وزارة التربية اعتادت التعاقد سنويا مع 400 إلى 500 معلم من إحدى الدول، لكن سيتم التقليص إلى 200 فقط، وفي تخصصات نادرة، ويتم سد باقي النقص من خلال التعاقد مع معلمين من دول أخرى".

وتطرق التقرير إلى العمالة الهندية، حيث أورد أنه "سيتم التركيز عليها في الجوانب المهنية الفنية، كالهندسة والتمريض وعمالة المنشآت النفطية بالتعاون مع القطاع الخاص، أما العمالة الهامشية فسيكون الباب أمامها محكما لمنع استقبال الكويت المزيد منها"، وفقا لما جاء في صحيفة "الوطن" الكويتية